

التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية لشركة موارد للتمويل

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

صدر في: 2022/2/07

إلى السادة المساهمين في شركة موارد للتمويل ("الشركة")

السّلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد:

إن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للشركة ("اللجنة") ووفقا للمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والمعايير ذات العلاقة ("المتطلبات الرقابية")، تقدم تقريرها للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من عام 2021 ("السنة المالية").

1. مسؤولية اللجنة

إن مسؤولية اللجنة وفقا للمتطلبات الرقابية ولائحتها التنظيمية تتحدد في الرقابة الشرعية على جميع أعمال، وأنشطة، ومنتجات، وخدمات، وعقود، ومستندات، وموثيق عمل الشركة، والسياسات، والمعايير المحاسبية، والعمليات والأنشطة بشكل عام، وعقد التأسيس، والنظام الأساسي، والقوائم المالية للشركة، وتوزيع الأرباح وتحميل الخسائر والنفقات والمصروفات بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار ("أعمال الشركة") وإصدار قرارات شرعية بخصوصها، ووضع الضوابط الشرعية اللازمة لأعمال الشركة والتزامها بالشرعية الإسلامية في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة العليا الشرعية ("الهيئة")، لضمان توافقها مع أحكام الشرعية الإسلامية.

وتتحمل الإدارة العليا مسؤولية التزام الشركة بالشرعية الإسلامية وفقا لقرارات، فتاوى، وآراء الهيئة، وقرارات اللجنة في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة ("الالتزام بالشرعية الإسلامية") في جميع أعمالها والتأكد من ذلك، ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية في هذا الشأن.

2. المعايير الشرعية

اعتمدت اللجنة على المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("أيوبي") معايير للحد الأدنى للمتطلبات الشرعية والتزمت بها في كل ما تفتي به أو تعتمده أو توافق عليه أو توصي به فيما يتعلق بأعمال الشركة خلال السنة المالية المنتهية دون استثناء وفقا لقرار الهيئة رقم 2018/3/18.

3. الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال السنة المالية

لقد قامت اللجنة بالرقابة الشرعية على أعمال المؤسسة، من خلال مراجعة أعمال المؤسسة ومراقبتها من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية والتدقيق الشرعي، وفقا لصلاحيات اللجنة ومسؤولياتها والمتطلبات الرقابية في هذا الشأن. ومن الأعمال التي قامت بها اللجنة ما يأتي:

- أ. عقد (4) اجتماعات خلال السنة المالية،
- ب. إصدار الفتاوى والقرارات وإبداء الآراء فيما يتعلق بأعمال المؤسسة التي عرضت على اللجنة.
- ج. مراجعة السياسات، واللوائح الإجرائية، والمعايير المحاسبية، وهياكل المنتجات، والعقود، والمستندات، وموثيق العمل، والوثائق الأخرى المقدمة من قبل المؤسسة للجنة للاعتماد/الموافقة.
- د. التأكد من مدى توافق توزيع الأرباح وتحميل النفقات والمصروفات بين أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين مع الضوابط الشرعية المعتمدة من قبل اللجنة.
- هـ. الرقابة من خلال إدارة أو قسم الرقابة الشرعية الداخلية، والتدقيق الشرعي على أعمال المؤسسة بما في ذلك المعاملات المنفذة والإجراءات المتبعة، وذلك على أساس اختيار عينات من العمليات المنفذة، ومراجعة التقارير المقدمة في هذا الخصوص.
- و. تقديم توجيهات إلى الجهات المعنية في المؤسسة بتصحيح ما يمكن تصحيحه من الملاحظات التي وردت في التقارير المقدمة من قبل إدارة أو قسم الرقابة الشرعية الداخلية، والتدقيق الشرعي، وإصدار قرارات بتجنيب عوائد المعاملات التي وقعت مخالفات في تطبيقها لصرفها في وجوه الخير.
- ز. اعتماد التدابير التصحيحية/الوقائية فيما يتعلق بالأخطاء التي تم الكشف عنها لمنع حدوثها مرة أخرى.
- ح. بيان مقدار الزكاة الواجبة على السهم الواحد من أسهم المؤسسة⁽¹⁾.
- ط. التواصل مع مجلس الإدارة واللجان التابعة له والإدارة العليا للمؤسسة، حسب الحاجة، بخصوص التزام المؤسسة بالشرعية الإسلامية.

وقد سعت اللجنة للحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية للتأكد من التزام المؤسسة بالشرعية الإسلامية.

4. استقلالية اللجنة

تؤكد اللجنة بأنها أدت مسؤولياتها وقامت بجميع أعمالها باستقلالية تامة، وقد حصلت على التسهيلات اللازمة من الشركة وإدارتها العليا ومجلس إدارتها للاطلاع على جميع الوثائق والبيانات، ومناقشة التعديلات والمتطلبات الشرعية.

5. رأي اللجنة بخصوص التزام الشركة بالشرعية الإسلامية

بناء على ما حصلنا عليه من معلومات وإيضاحات من أجل التأكد من التزام الشركة بالشرعية الإسلامية، فقد خلصت اللجنة بدرجة مقبولة من الاطمئنان إلى أن أعمال الشركة خلال السنة المالية متوافقة مع الشرعية الإسلامية إلا ما لوحظ من مخالفات تم رفع تقارير بشأنها، وقد وجهت اللجنة باتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الخصوص.

(1) يتم الإعلان عنه في الجمعية العمومية، علما بأن التقرير المالي للمدقق الخارجي النهائي لم يجهز حتى تاريخ إعداد هذا التقرير لاختلاف المواعيد النهائية لتسليم التقارير بين التقرير الشرعي والتقرير المالي.

واللجنة تؤكد أن استخدام أي وثيقة أو مستند أو عقد ، أو الدخول في أي اتفاقية أو استثمار ، أو ممارسة نشاطٍ من النّشاطات ، يجب أن يُعتمد مقدّمًا من قبلها للتأكد من أنها تتفق مع المتطلّبات الشّرعية، مع ضرورة الأخذ بالإجراءات الصحيحة لتنفيذها، وهو ما ينصُّ عليه النّظام الأساسي للشركة، وتؤكد كذلك أهمّية عرض جميع المنتجات المزمع هندستها ماليًا وآلية عملها على اللجنة لإقرارها وذلك قبل طرحها للجمهور.

كما تؤكد اللجنة على أهمية التزام الشركة بالقرارات الشرعية حول استثماراتها في الشركات التابعة والتي تستحوذ فيها شركة موارد للتمويل على نصيب الأغلبية.

ورأي اللجنة، المذكور أعلاه، مبني على المعلومات التي اطّلت عليها خلال السنة المالية حصراً.

نسأل الله العليّ القدير أن يحقق للجميع الرشاد والسداد

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

توقيع أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمؤسسة

فضيلة الشيخ الدكتور

أحمد عبد العزيز الحدّاد

عضو اللجنة



فضيلة الشيخ الدكتور

محمّد عبد الرّحيم سلطان العلماء

نائب الرئيس

فضيلة الشيخ الدكتور

نظام محمد صالح يعقوبي

رئيس اللجنة

